**ملخص الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ**

**موجز المجالات الموضوعية: حقوق الإنسان**

**تعريفات**

**حقوق الإنسان** هي وسيلة لضمان الكرامة الإنسانية؛ فهي عالمية و غير قابلة للتعديل ولا يمكن منحها أو سلبها من أحد. وفي حالات الطوارئ، تكون الأولوية المباشرة هي للحقوق الأساسية مثل عدم التعرض للتمييز والحماية والحق في الحياة. قد تتطلب بعض الحقوق أن يتم العمل على تحقيقها تدريجياً اعتماداً على الموارد المتوفرة، ولكن ونظراً لأن للتعليم دورا محوريا في ضمان الحماية وعدم التمييز والبقاء، فيجب أن يكون واحدا من حقوق الإنسان الأساسية.

**القانون الدولي لحقوق الإنسان** هو مجموعة من المعاهدات القانونية والمعايير الدولية التي تحكم التزام الدول باحترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان في جميع الأوقات بما في ذلك حالات الطوارئ. يتم تطبيق القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي أثناء الصراع أيضا، كما تنظم هذه المعاهدات والمعايير الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتحدد مسؤوليات الجهات التي يمكن أن تتحدى الدولة أو تعمل على إزاحتها أوالتصرف نيابة عنها. ويحدد قانون اللاجئين التزامات الحكومة تجاه الأشخاص المهجرين عبر الحدود الدولية بسبب الخوف من الاضطهاد أو النزاعات المسلحة. كما تكون الدولة بموجب قانون حقوق الانسان، مسؤولة عن احترام وحماية وضمان حقوق أي فرد داخل إقليمها أو ضمن إطار القانون النافذ، وتقوم الدولة بذلك من خلال دستورها والقوانين والسياسات، ومخصصات الموازنة الوطنية والمصادقة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مع الحفاظ على نظام المساءلة وسيادة القانون واللجوء للعدالة. فالعلاقة بين أصحاب الحقوق (الأفراد) الجهات المسؤولة (الدولة) هي الأكثر أهمية في مجال حقوق الإنسان. وللدول الأخرى والمجتمع الدولي حق المساعدة (وأحيانا يكون ذلك من ضمن مسؤولياته) إن لم تكن الدولة قادرة على تحمل التزاماتها أو لم ترق للمستوى المطلوب في ذلك.

**حقوق الإنسان باعتبارها مجالا موضوعيا**

أن حقوق الإنسان في حالات الطوارئ هي ذاتها حقوق الإنسان في كافة الأوقات وفي جميع الحالات، فهي لا تختفي، ولا يمكن أن تخفف، أو تؤجّل. ومع ذلك، قد يكون من الضروري إعطاؤها الأولوية في المراحل المبكرة من حالة الطوارئ، والاعتراف بالحاجة إلى التفعيل التدريجي للحقوق، لأن التحديات التي تضمن الحقوق تزداد في حالات الطوارئ ويتضاعف خطر انتهاكها. فمن المهم بنفس القدر أن نتذكر كيف تخلق حالات الطوارئ التصدعات التي قد تساعد أيضا على زيادة ترسيخ ثقافة طويلة الأمد من سيادة القانون. فإن حالات الطوارئ، بكل ما تقدمه من محن وشدائد، قد تكون أيضا بمثابة نوافذ لفرص إضافية.

أن الحق في التعليم هو حق من حقوق الإنسان وغاية بحد ذاته، فهو يضمن للبشر تحقيق أقصى ما بإمكانهم والمطالبة بحقوقهم الأخرى. كما يوفر التعليم الحماية ونوعا من الروتين الضروري، خاصة في أوقات انعدام الاستقرار، وهو يقدم المساعدة للأطفال وخاصة الأكثر هشاشة من أجل الحفاظ على نسق حياة طبيعي، وبناء الأسس على أحسن وجه لإتاحة تحقيق مستقبلٍ أفضل؛ فالتعليم لا يعني فقط إتاحة الوصول للتعلم، حيث أن جودته تبقى جانبا هاما أيضا، فمعدلات التعليم لن تكون ذات أهمية تذكر إن لم يتعلم الطفل شيئا. وأيضا تبقى مبادئ عدم التمييز وإتاحة الوصول للتعليم الأساسي من الشروط الأساسية التي يجب العمل على ضمانها في كافة الأوقات. أما المراحل الأخرى من التعليم مثل التعليم الثانوي والعالي، فيمكن أن يتم العمل على إتاحتها بشكل تدريجي.

يمكن وصف معنى ومضمون الحق في التعليم من خلال استخدام أربعة معايير بسيطة قابلة للتطبيق في كافة الأوقات، وتضمن أن يكون التعليم في أعلى مستويات الجودة:

* **متوفر**: ينبغي على الجهات المسؤولة ضمان مجانية وإلزامية التعليم جودته، وضمان أن يكون متاحا لجميع الأطفال لغاية السن المحدد، في مدارس آمنة وبنية تحتية ومرافق مناسبة ، وتوفير المدرسين المدربين.
* **متاحا**: ينبغي على حملة المسؤولية القضاء على أي تمييز إستناداً إلى الأسس المحظورة دولياً: العرق والوضع الاقتصادي والإعاقة، و نوع الجنس.. الخ؛ كما يجب أن يكون التعليم مجانياً ويمكن الوصول إليه فعلياً، ومحمياً من الاعتداءات.
* **مقبول**: ينبغي على الجهات المسؤولة ضمان أن يكون التعليم مقبولا للأطفال والأهالي والمعلمين، بضمان ارتباط المحتوى وأساليب التعليم بواقع المتعلمين، مع احترام حقوق الجميع؛ كما يجب إيلاء اهتمام أكبر باحتياجات الأقليات والسكان الأصليين.
* **قابل للتكييف**: ينبغي على الجهات المسؤولة ضمان إمكانية تكييف التعليم بحسب حالة وقدرة الطفل الخاصة، فحالات الطوارئ تزيد التعرض للهشاشة والإعاقة والتشوه وتتسبب بالتهجير لشهور أو لسنوات.

تسري هذه المبادئ الأربعة على قدم المساواة في زمن السلم كما في زمن الحرب والصراع والكوارث. وتتجلى في قانون حقوق الإنسان، فهي تتحدى عدم المساواة والإساءة، وتعمل على تعزيز المواطنة والقيم المشتركة والسلام والمصالحة، وتحقيقها يمثل عملية وغاية بحد ذاته.

**الاستجابة لحقوق الإنسان من خلال الحد الأدنى لمعايير الآيني**

تشمل الأمثلة المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان من خلال دليل الحد الأدنى لمعايير الآيني مايلي:

**المعايير الأساسية** تؤكد المعايير المؤسسية على النهج القائم على حقوق الإنسان للحد من التمييز وإيجاد فهم مشترك بأن التعليم يجب أن يكون متاحاً، قابلاً للتكييف ومقبولاً. تؤكد هذه المعايير على حق أعضاء المجتمع بالمشاركة، دون تمييز، في عمليات التخطيط والتنسيق والتنفيذ المتعلقة بالتعليم، دون لمساس بمسؤوليات الجهات المسؤولة الأساسية، وخاصة الدولة. كما تؤكد هذه المعايير أيضا على الحاجة إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان في عمليات التقييم والاستجابة والرصد للمبادرات التعليمية، وقياس جميع البيانات التي تواجه المقاييس المعيارية، والأحكام الدستورية والالتزامات القانونية، على الصعيدين الوطني والدولي.

* **نطاق القدرة على الوصول للتعليم وبيئة التعلم.** يسلط الضوء على النقاط الرئيسية من مختلف الصكوك والأطر القانونية الدولية كما يؤكد على حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التعليم والحماية في حالات الطوارئ.
* **التدريس والتعلم.** يركّز على ضمان دعم حقوق المتعلمين ومعالجتها من خلال المناهج الدراسية، والتدريس والتقييم، مع تسليط الضوء أيضا على ضرورة إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتعليم من أجل السلام والمواطنة في الأوساط الرسمية وغير الرسمية.
* **المعلمون وسائر العاملين في التعليم.** يشدد على أهمية عدم التمييز في التوظيف واختيار المعلمين، ويراعي قواعد السلوك وظروف العمل التي يجب أن تستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويدعم حقوق المعلمين وغيرهم من الموظفين في جميع الأوقات.
* **نطاق السياسة التعليمية**. يعترف أيضا بأن المسؤولية النهائية في إعمال الحق في التعليم تقع على عاتق الدولة، وأن الدولة هي التي يجب أن تقوم بإنشاء ودعم القوانين والأنظمة والسياسات، وذلك تماشيا مع المعايير الدولية، التي تعترف بهذا الحق في جميع الأوقات. كما يؤكد هذا المجال أيضا على مسؤولية الدولة في ضمان تمكين أصحاب الحقوق في فهم حقوقهم وكيفية المطالبة بها.

**توجيهات إضافية**

تخضع الكوارث والنزاعات لقانون حقوق الانسان أثناء النزاعات، ومع ذلك يسري عليها أيضا **القانون الإنساني الدولي** (القانون الدولي الإنساني)، الذي يقوم عليه قانون حقوق الانسان، وهو ينظم التعامل مع الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، ويُحّمل الجهات التي تتحدى الدولة أو تعمل على إزاحتها و التصرف بالنيابة عنها مسؤوليات، وبالتالي فإن القانون الدولي الإنساني هو بين الأفراد وبين الدولة والفرد أيضاً، يمكن أن تشكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي جرائم حرب تترتب عليها مسؤوليات جنائية، ويعتبر قانون اللاجئين الأداة القانونية الثالثة التي تعمل على تنظيم مسؤوليات الدول المضيفة، وسلطات المخيمات، والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإنسانية في وقاية ورعاية السكان النازحين على طول الحدود الوطنية.

كما يجب أن توفر الحماية للنازحين داخلياً كأي شخص آخر بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان.

وللعلم، يكون العمل وفقا للقانون الدولي هو مسؤولية الدول والجهات الفاعلة الإنسانية وغيرهم من الذين يأخذون دور المسؤولية مؤقتاً في جميع الأوقات، وبالتالي فإن توفير التثقيف الكافي والحديث في مجال حقوق الانسان مع هذه الجهات أمرا في غاية الأهمية.